

شرح معنى

هذا الشرح اللطيف في النحو كالبدر في تيميس ويتباهى على نجوم
التأليف للبحر الفهامة قدوة العلماء المتقدمين بدر الملة والدين محمد بن عبد الرحيم العمري
الميلاني على الكتاب المشهور المسمى بالمعنى للعلامة الجارودي أسكنها الله بفضلها وكرمه في الجنة
كتاب راق الفاظا ومعنى وساق الى احسانا وحسني
وكان عرائس الابكار تجلي وكان عرائس الافكار تجني

فاروق
٧٩

قال المرشد الطاهر حضرت الشيخ محمد سعيد سيدهذه الصيغة
المنظومة للطايبين وفقهم الله للعالم النافع والعمل الصالح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اشتغل بالعلم اتره على • ضده فالجمل قبح الأصغرين^(١)
وأين به عين النقي • تستيز مثل استناد القمرين
لأنقل قد ذهب آرب أبه كل من جد جدي^(٢) من مَضْرِبَيْنِ^(٣)
كَلِّ الْعِلْمِ لِإِصْلَاحِ الْعَمَلِ • تستفد نور أيير المشرقين
اطرح حَبَّ السُّوْيِ مَثْوَى الْعِلْمِ • فالسوي لا يجدي^(٤) غير الحسنيين
أَيْنَ أَصْحَابِ الذَّهَبِ قَدْ ذَهَبُوا • أين من قد جمعوا المحجرين^(٥)
أَيْنَ مِنْ جَدِّ وَوَلَدِهِ^(٦) فَأَعْرَبُوا يَا خَلِيلِي بِسَوَادِ الْبَصْرَيْنِ^(٧)
أَيْنَ أَصْحَابِ اللَّيْلِ • ولجوا في قبور مبليات للحدين^(٨)
أَيْنَ مِنْ كَدِّ وَكُدِّ^(٩) الْمَحْطَمِ • أين من لموا^(١٠) جموا العسجدين^(١١)
أَيْنَ مِنْ عَجْوَالِهِ^(١٢) وَسَجْوَالِهِ^(١٣) • أين اصحاب الصفاك الغرقين

وبعد ما بسمل محمد لاه مصليا على النبي بالولا
مسلم كذا بالاذعان • كما بدأ أمرنا بالقرآن
وتلو ذال وصحبي كالنجوم • فاكسل بهم ولاين اخالعلوم
أصحكم اهل النكا لتنفعوا^(١٤) • كما بدأ جاء الحديث فاسمعوا
واولا أمرى^(١٥) بجد في الطلبه لكي تالوا الأرب بعد النصب
واسهرن^(١٦) بالليالي ودعوا • شأن الكسالى والمزاي الجموع
ولحفظو المتون والشرحاه وطالعوا حذو الكروضوا
وحررو المعاني والمباني • وحققوا واجنبوا الثواني
حوضوا بيجن العلم استخرجوا فرائد الفوائد تنبجوا
وانتهجوا مسالك التعلم لنصلو اللوعظ والتكلم
تجملوا بالعلم اى مع العمل • انهما التوامان لا تخل^(١٧)
وان ترؤمو الخير في الدارين • فالعلم في ذا الباب خير بين^(١٨)

١- اى القلب واللسان وهذا اشارة الى قول المراء باصغريه اى بقلبه ولسانه
٢- من وجد اوسه اجاد • ٣- اى العلم والعمل
٤- اى سوى سحانه قوله نحو مجزوم لوقوعه في صواب الامراى تجمع
٥- اى لا ينفق • ٦- يقطع عمرة الوصل للوزنه اى الذهب والفضة
٧- اى اسرعوا • ٨- اى بصر الرئس والقلب
٩- اى الفضة لكن المراد هنا بعموم الجواز الذهب والفضة قوله وطواى دخلوا
١٠- بتخفيف الدال للوزنه
١١- اى جمعوا
١٢- والعسجد اى الذهب ولكن المراد الذهب والفضة بطريقه عموم الجواز
او بالتعليم
١٣- اى رفعوا اصواتهم
١٤- اى اتقوا الله

١٥- البناء للمفعول او لفاعل والمفعول محذوف اى لتنفعوا اخر انكم
الطايبين للعلم المسترشدين لهديه منه
١٦- اى تكلم ايها المتعامون المرادونه بأهل الذم منه
١٧- عطف على جمدوا بالامر بالصيغة المفهومه من قولنا السابوه فا
يجسد في الطلب تقدير الصلح جمدوا في الطلب ايها المتعامون للمناهة
بالذم واسمونه الخ منه
١٨- اى الأسس كما قال ابن الوردي رضئ الله عنه وعنايه في لايته اطلب
العلم ولا تكسل فما • ابعدا طير على اهل الكسل
١٩- اى لا تظن غير ذلك مقبولا • ٢٠- اى خير واسطة
الرتب بجد الترتيب غادم الطريقة محمد مهدي

تبع الزحمتي في تنسيق الخواص بهذه الصابة الا ان المصداق
 بالمضارع لا يقتضاه ذكر الخواص اياه اي يمكن الاخبار اي امكان
 الاخبار ولم يقل يخبره مع اخصر منه لم يدخل نحو زيد
 في زيد قائم اذ يتبادر من خبر الاخبار الفعلي فلو قال وان
 يدخله حرف الجر وان يضاف ويون ويعرف وكان
 وجه ليكون الكليل مطوفا على الحديث ولاحظ
 فيه الامكان بسببه لولا فلا بد منه ولو على خلاف
 المتبادر ليدخل بكل ما يمكن فيه الفيد وجد
 بالفعل اولاً احد
 منك ونحو قائم فعل ماض في قوة هذا اللفظ
 فعل ماض فالتحريك هنا لا قام قوله والحرف
 ونحو فاعله ان وان للتأكيد اي فاعله هذا
 اللفظ وهذا اللفظ للتأكيد قوله حرف الجر
 ولو قال ودخله الجر لبشمل الجر بالمضاف
 كان اولي واخصر قوله واخصر المراد
 الاضافة بتقدير حرف الجر لا ملفوظة لانها
 عامة كمرت زيد بك قوله ان اضيف احد
 امكان الاضافة واعلم انه لا يجوز عود
 الضمائر في انه في المتن والشرح الى الاسم
 نحو الحكم عن الفاعلة لان اختصاص كون
 الاسم بوصفها بصيغة ضرورية كما يقال ان
 حاتم فلان لم يكن عليه باع كالمشئ فمما يصح
 الحديث عن المشئ ودخل المشئ حرف
 الجر وان المشئ اضيف الى قوله لامضافاً
 لاليه لان الفعل قد يقع مضافاً اليه نحو هذا
 يوم ينفع الصادقين صدقهم قال مولانا المي
 وقد يقال هذا ابتداء ويل المصدر اي يوم نفع الص
 دقين ورضي به اللاري فالاضافة بتقدير الحرف
 مط تحت الاسم اي المضاف والمضاف اليه
 والاضافة واختصاص النسبة التي هي للضافة
 ان يكون طرفاها اسمان وقد قيل ان اريد
 بالاضافة الاصطلاحية فمرت ليس مضافاً
 الى زيد على الاصح في ان عامر المضاف اليه
 المضاف وان اريد اللغوية فهذا خارج عن
 بحثنا اقول كون مثل مرتت زيد مضافاً و
 مضافاً اليه رأي سيمويه فانه اطلق المضاف اليه
 على الاعم من المصطلح المشهور واختاره ابن
 الحاجب حيث قال المضاف اليه كل اسم نسب اليه
 شئ لفظاً وتقدير اي ملفوظاً كمرت زيد او
 مقدراً كغلام زيد فثبت عدم تتبع هذا القائل
 على التسمية في اعمالي
 قال الرضي واما اختصاص لام التعريف بالاسم
 لكونها موجبة لتعيين الذات المدلول
 عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل
 عليها الاضماً والحرف مدلوله في غيره لا في
 نفسه واما قول الشاعر
 يقول الخبي ما بغض العجم ناظماً
 الخبي الى رينا صوت الحار الجيدع
 فاللام فيه اسم موصول دخل على صريح الفعل
 لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
 لا يجبي الا في شروك الشعر انتهى

والخواص جمع خاصة وخاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره بعض
 خواص الاسم (انه يصح الحديث عنه) اي الاخبار عنه وانما اختصت
 صفة الاخبار بالاسم لان الفعل لا يكون الا خبراً دائماً فلا يقع خبراً عنه
 والحرف لا يكون خبراً ولا خبراً عنه قوله (ودخله حرف الجر)
 اي امكان انه دخله حرف الجر امكان دخوله حرف الجر
 اي ومن خواص الاسم انه دخله حرف الجر لان الجر علم للمضاف
 اليه ولا يكون المضاف اليه الا اسماً لانه في المعنى محكوم عليه لان
 قولنا غلام زيد معناه زيد محكوم عليه بانه مالك لهذا الغلام والفعل
 لا يقع محكوماً عليه قوله (واضيف) اي ومن خواص الاسم انه اضيف
 قال مولانا مصنف هذا الكتاب وهو استاذي العلامة فخر الملة والدين
 احمد الجار بردي رحمة الله عليه ومن خواص الاسم الاضافة اي المضاف
 والمضاف اليه وقال السيد في شرح الكبير المراد كونه مضافاً لامضافاً اليه
 لان الغرض الهم من الاضافة ان المضاف بواسطة المضاف اليه يصير
 معرفة فلا يكون المضاف فعلاً لان الفعل نكرة لا يقبل التعريف
 ولا يكون المضاف اليه ايضاً فعلاً لان الفعل نكرة فلا يجعل شيئاً آخر
 معرفة دائماً وانما اختصت الاضافة بتقدير حرف الجر بالاسم لانها قد تكون
 للتعريف والاسم يقبل التعريف والفعل لا يقبل التعريف وانما قلنا
 بتقدير حرف الجر لانه لو كان ملفوظاً لاحتمل ان يكون المضاف فعلاً
 نحو مرتت زيد واما المضاف اليه فلا يكون الا اسماً سواء كان حرف
 الجر مقدراً او ملفوظاً قوله (ونون) اي ومن خواص الاسم
 انه نون وانما اختص التثوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر
 لالتأكيد الفعل بالاسم لانه في مقابلة النون الحقة لتأكيد ذلك
 النون مختصة بالفعل وهذا مختص بالاسم قوله (وعرف) اي ومن
 خواص الاسم انه عرف بلام التعريف لان التعريف باللام لتعين
 المحكوم عليه ولا يكون المحكوم عليه الا اسماً قوله (واصنافه) اي
 واصناف الاسم (خمسة عشر صنفاً) الاول (الاسم الجنس) والثاني
 (العلم) والثالث (العرب) والرابع (توابع العرب) والخامس
 (المبني) والسادس (الثني) والسابع (الجموع) والثامن
 والناسع (المعرفة والنكرة) والعاشر والحادي عشر (المذكر
 والمؤنث) والثاني عشر (المضمر) والثالث عشر (المنسوب) والرابع

تبع الزحمتي في تنسيق الخواص بهذه الصابة الا ان المصداق
 بالمضارع لا يقتضاه ذكر الخواص اياه اي يمكن الاخبار اي امكان
 الاخبار ولم يقل يخبره مع اخصر منه لم يدخل نحو زيد
 في زيد قائم اذ يتبادر من خبر الاخبار الفعلي فلو قال وان
 يدخله حرف الجر وان يضاف ويون ويعرف وكان
 وجه ليكون الكليل مطوفا على الحديث ولاحظ
 فيه الامكان بسببه لولا فلا بد منه ولو على خلاف
 المتبادر ليدخل بكل ما يمكن فيه الفيد وجد
 بالفعل اولاً احد
 منك ونحو قائم فعل ماض في قوة هذا اللفظ
 فعل ماض فالتحريك هنا لا قام قوله والحرف
 ونحو فاعله ان وان للتأكيد اي فاعله هذا
 اللفظ وهذا اللفظ للتأكيد قوله حرف الجر
 ولو قال ودخله الجر لبشمل الجر بالمضاف
 كان اولي واخصر قوله واخصر المراد
 الاضافة بتقدير حرف الجر لا ملفوظة لانها
 عامة كمرت زيد بك قوله ان اضيف احد
 امكان الاضافة واعلم انه لا يجوز عود
 الضمائر في انه في المتن والشرح الى الاسم
 نحو الحكم عن الفاعلة لان اختصاص كون
 الاسم بوصفها بصيغة ضرورية كما يقال ان
 حاتم فلان لم يكن عليه باع كالمشئ فمما يصح
 الحديث عن المشئ ودخل المشئ حرف
 الجر وان المشئ اضيف الى قوله لامضافاً
 لاليه لان الفعل قد يقع مضافاً اليه نحو هذا
 يوم ينفع الصادقين صدقهم قال مولانا المي
 وقد يقال هذا ابتداء ويل المصدر اي يوم نفع الص
 دقين ورضي به اللاري فالاضافة بتقدير الحرف
 مط تحت الاسم اي المضاف والمضاف اليه
 والاضافة واختصاص النسبة التي هي للضافة
 ان يكون طرفاها اسمان وقد قيل ان اريد
 بالاضافة الاصطلاحية فمرت ليس مضافاً
 الى زيد على الاصح في ان عامر المضاف اليه
 المضاف وان اريد اللغوية فهذا خارج عن
 بحثنا اقول كون مثل مرتت زيد مضافاً و
 مضافاً اليه رأي سيمويه فانه اطلق المضاف اليه
 على الاعم من المصطلح المشهور واختاره ابن
 الحاجب حيث قال المضاف اليه كل اسم نسب اليه
 شئ لفظاً وتقدير اي ملفوظاً كمرت زيد او
 مقدراً كغلام زيد فثبت عدم تتبع هذا القائل
 على التسمية في اعمالي
 قال الرضي واما اختصاص لام التعريف بالاسم
 لكونها موجبة لتعيين الذات المدلول
 عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل
 عليها الاضماً والحرف مدلوله في غيره لا في
 نفسه واما قول الشاعر
 يقول الخبي ما بغض العجم ناظماً
 الخبي الى رينا صوت الحار الجيدع
 فاللام فيه اسم موصول دخل على صريح الفعل
 لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ
 لا يجبي الا في شروك الشعر انتهى

بخصص لان النون في قول لا يوجد في غيره راجع الى القيد وهو اليعنر لما ان المشهور ان النون موجبة الى القيد ويكون المعنى لا يوجد في غيره

وقال السيد الشريف قدس سره الظاهر من كلامه ان دلالة الفعل الاصطلاحية وهو المعنى هنا
 على الذات التزامية وبيان الشئ ظاهر في العكس فتامل
 الله خاتم النبيين والصلوة
 على اله الطيبين
 قال الرضي

الاول من غير المنصرف الذي اضيف
او عرف باللام في بقاء صرفه وعدمه
فذهب جماعة منهم المبرد والسير في
وابن السراج الى صرفه وقوية الاشهر
وذهب جماعة منهم ابن مالك وابن
الحاجب الى بقاءه على منعه من الصرف
وقال العلامة الصبيح التحقيق تفصيل ابن
مالك في نكتة وهو انه لو رالت منه علة
الاول ما يختلف هيئة آخره من
الرفع والنصب والجراد لا يختلف
آخر حقيقة فلا بد ان يجعل على
التساهل وقا لمولانا الجاهلي
اي الحرف الذي هو آخر
العرب ذاتا بان يتبدل حرف آخر
حقيقة او حكما اذا كان الاعراب بالحروف
وصحة او صحة باخرى اذا كان بالحركات
فالتبدل الحقيقي في الحروف كما في الاسماء
السنن والحكمي كما في المثني والمجوع والحقيق
في الحركات معلوم والحكمي كما في الاسماء العلة
المنصرفه قوله باختلاف اي بسبب
اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
فخرج نحو ان زيدا قائم وضربت زيدا وان
ضارب زيدا فاختلف العامل هنا باللامية
والفعلية والحرفية ولم يختلف الآخر با
باختلافها
العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
الموصوف والتأنيث باقواعه فرع التذكير
والترقيف فرع التكبير والعجمة فرع
العربية والجمع فرع الواحد والتركيب
فرع الافراد والالف والنون فرع ما
زيد تا عليه او فرع التي التانيث
لمشابهتها اباء ووزن الفعل فرع وزن
الاسم اذا اصل كل فرع ان لا يكون فيه
وزن مختص بنوع آخر فلو وجد كانت
فرعا لوزنه الاصل والفتا الحاق
المفردة فرع الملحق او آخر الملحق به
لا ع
سمى لانه يبين المعاني اي القاعلة
والمفعولية والاضافة ويوضحها من
قولهم اعرب عن حجتهم اذا بينها

قوله (وهو على ثلاثة اقسام) اي العلم على ثلاثة اقسام (اسم ولقب وكنية)
وانما انحصر العلم في هذه الانواع الثلاثة (لان العلم ان كان في اوله) اي
في اول ذلك العلم (لفظ اب او ام فهو كنية كابي عمرو وام كلثوم والا) اي
وان لم يكن في اوله لفظ اب او ام (فان دل) ذلك العلم (على مدح كشمس الدين
وعز الدين او ذم كقفة وبطة فهو لقب) القفة الشجرة اليابسة البالية لقب
بها رجل لضعفه والبطة الذبة المذهنة لقب بما رجل لعظم بطنه (والا) اي
وان لم يدل ذلك العلم على مدح او ذم (فهو اسم كزيد وعمرو) قوله (المعرب
ما يختلف آخره باختلاف العوامل) اي ومن اصناف الاسم العزب وحده
ما ذكره المصنف بقوله ما يختلف آخره شامل لمن في قولك اخذت من زيد
واخذت من الحسن واخذت من ابنك وقوله باختلاف العوامل يخرج منه فانه
يختلف آخره باختلاف العوامل وانما قال ما يختلف آخره اشارة الى ان
اختلاف غير الآخر كما يختلف الراء في قولك جائي امرؤ ورايت امرؤ او مررت
بامرئ لا يكون باختلاف العوامل لانه ليس باختلاف الآخر فلا
يكون امرأ او قوله (وهو على ضربين) اي والمعرب على نوعين
احدهما (منصرف وهو ما يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين)
نحو جائي زيد ورايت زيدا ومررت بزيد (و) الثاني (غير منصرف
وهو الذي منع الجر والتنوين عنه) لمشابهته الفعل من جهتين
لان في الفعل فرعتين كل في كل اسم غير منصرف هلنان كل حلة
منهما فرع لشيء واحدى فرعتي الفعل انه مشتق من الاسم والاخرى
انه في الافادة محتاج الى الاسم والاسم لا يحتاج اليه في الافادة فلا
شبه الفعل من جهتين منع عنه ما منع عن الفعل وهو الجر والتنوين
(ويفتح) غير المنصرف (في موضع الجر نحو مررت باحمد) فيقال
جائي احمد ورايت احمد ومررت باحمد قوله (الا) استثناء من قوله
منع الجر عنه اي وغير المنصرف هو الذي منع الجر عنه الا (اذا اضيف)
غير المنصرف (الى شيء نحو مررت باحمد كم او عرف) غير المنصرف
(باللام نحو مررت بالاجر) فانه لا يمنع الجر عنه ويكسر في موضع
الجر لانه لما دخل عليه ماهو من خواص الاسم اعني اللام والاضافة
اخرجه عن مشابهة الفعل فيكسر في موضع الجر قوله (الاعراب
اختلاف اخر الكلمة باختلاف العوامل) وهو الضمة والفتحة والكسرة

لنظرا كزيد او تقدير الكسر
الاول ان يقول
الاعراب ما به
يختلف آخر المعرب
وما به الاختلاف
هو الحرف
الاول ان يقول
الاعراب ما به
يختلف آخر المعرب
وما به الاختلاف
هو الحرف

الحركات ستة وثلاثة وسواء كانت عربية أو يونانية أو عبرية... وتسمى الاعرابية... فاعرابها

وجزا ايضا ولا يختص بها والنسبة بينهما
عموم من وجه لاجتماعهما في حركات الواو
المعرب واقتراف الاول في حركات
الاولى والواو والواو في الحروف
الاعرابية كما في عبدالغفور وسيلكوف

المشهور في الكتب المتداولة اثباتهما
فا القسم السابع في اضافة
الاسماء الستة الى ما اوله ساكن كما في
ابو القاسم واثبتنا بالقاسم واثبتنا بي
القاسم والقسم الثامن في المثني رفا
والجمع مطلقا مضافين الى ما اوله
ساكن كما في صالح القوم او صالح القوم

ورأيت صالح القوم ومررت
بصالح القوم قوله نظر في نظره

نظر ظاهرا اذ لا يلزم من كون
الياء عوضا عن الواو ان يكون
بدلا عنها في الدلالة على حركتها
فا دام يتلفظ بالواو لم يبق
ما يدل على الرفع فصار الاعراب
حالة الرفع تقديره يا قال مولانا

عبدالغفور اللاري لا امتناع ان
يكون الياء المقلبة عن الواو بدلا
عنها في الدلالة كما جعلت كسرة
جمع المؤنث السالم بدلا عن الفتحة
لان الزايل بالاعلال كالشأن
فلو جعل الياء بدلا عنها في الدلالة لكانت
لكلها واحدة اعرابا بلفظ وتقدير
تختلف فتحة الجمع فانها غير ثابتة تقديرا

وانما جعل اعرابها بالهروا لانها
اسماء او اجزا ثابتة في حالها ايضا
سماعا بخلاف دم فان اخره محذوف
في نسبي في حال الافراد بخلاف
مخولصا فان اخره ليس

مخذوبا اصلا فان شئت لفظ
الزيادة فمخوذ عنها علامة الاعراب
كما في التنبيه والجمع وجعل
الحرف

لم يقل جمع لا اختصاص لم
بالانثى

او ما يقوم مقامها وهو الواو والالف والياء قوله (واختلاف الآخر اما
بالحركات) الى آخره اعلم ان الاعراب بالقسم العظي ينقسم على ثمانية اقسام
الاول ان يكون الاعراب بتمام الحركات اللفظية والثاني ان يكون بعض
الحركات اللفظية والثالث ان يكون بتمام الحروف اللفظية والرابع ان يكون
بعض الحروف اللفظية والخامس ان يكون بتمام الحركات التقديرية والسادس
ان يكون بعض الحركات التقديرية والسابع ان يكون بتمام الحروف التقديرية
والثامن ان يكون بعض الحروف التقديرية ولم يبق في كلام العرب من هذه
الاقسام الثمانية الا ستة اقسام واما القسم السابع والثامن فليسا فيه وفيما
ذكره ابن الحاجب رحمه الله تعالى من قوله نحو مسلي رفا نظر لان الياء
الاولى فيه عوض عن الواو وكل ما كان عوضه مذكورا يكون لفظا
لا تقديرا لان العوض كالمعوض عنه وبدل على ما ذكرنا عدم التفات صاحب
المفصل الى ذكره بقوله واختلاف الاخر اما بالحركات اشارة الى القسم
الاول اي اتمام الحركات اللفظية وذلك في المفرد المنصرف (نحو جائي
زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) وفي الجمع المكسر المنصرف نحو جائي
رجال ورأيت رجالا ومررت رجالا والجمع المكسر هو الذي تنكسر
في بناء الواحد كما سيجي بخلاف الصحيح وهو الذي لا ينكسر فيه بناء
الواحد كسلمون ومسلمات وهو السالم ايضا واما القسم الثاني وهو
ان يكون الاعراب فيه بعض الحركات اللفظية ففي غير المنصرف
كما اشار اليه المصنف بقوله ويفتح في موضع الجر وفي جمع المؤنث السالم
كما سيجي اليه قوله (واما بالحروف) اشارة الى القسم الثالث اي
واختلاف الآخر اما بتمام الحروف اللفظية وهو ان يكون بالواو رفعا
وبالالف نصبا وبالياء جرا (وذلك في الاسماء الستة) بثلاثة شرائط
الاول ان تكون (مضافة) لانها لو كانت غير مضافة كان اعرابها
بتمام الحركات اللفظية نحو جائي اب ورأيت ابا ومررت باب والثاني
ان تكون مضافة (الى غير ياء المتكلم) لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم
كان اعرابها بتمام الحركات التقديرية نحو جائي ابي ورأيت ابي ومررت
بابي والثالث ان تكون (مكبرة) لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بتمام
الحركات اللفظية نحو جائي ابيك ورأيت ابيك ومررت بابيك واما حكم
هذا الشرط الثالث من ذكرها مكبرة (وهي ابوه واخوه وجوها وهنوه

الاولى فيه عوض عن الواو وكل ما كان عوضه مذكورا يكون لفظا لا تقديرا لان العوض كالمعوض عنه وبدل على ما ذكرنا عدم التفات صاحب المفصل الى ذكره بقوله واختلاف الاخر اما بالحركات اشارة الى القسم الاول اي اتمام الحركات اللفظية وذلك في المفرد المنصرف (نحو جائي زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد) وفي الجمع المكسر المنصرف نحو جائي رجال ورأيت رجالا ومررت رجالا والجمع المكسر هو الذي تنكسر في بناء الواحد كما سيجي بخلاف الصحيح وهو الذي لا ينكسر فيه بناء الواحد كسلمون ومسلمات وهو السالم ايضا واما القسم الثاني وهو ان يكون الاعراب فيه بعض الحركات اللفظية ففي غير المنصرف كما اشار اليه المصنف بقوله ويفتح في موضع الجر وفي جمع المؤنث السالم كما سيجي اليه قوله (واما بالحروف) اشارة الى القسم الثالث اي واختلاف الآخر اما بتمام الحروف اللفظية وهو ان يكون بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا (وذلك في الاسماء الستة) بثلاثة شرائط الاول ان تكون (مضافة) لانها لو كانت غير مضافة كان اعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جائي اب ورأيت ابا ومررت باب والثاني ان تكون مضافة (الى غير ياء المتكلم) لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم كان اعرابها بتمام الحركات التقديرية نحو جائي ابي ورأيت ابي ومررت بابي والثالث ان تكون (مكبرة) لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بتمام الحركات اللفظية نحو جائي ابيك ورأيت ابيك ومررت بابيك واما حكم هذا الشرط الثالث من ذكرها مكبرة (وهي ابوه واخوه وجوها وهنوه

وهو كيد ووجه كيد
ولا يجوز حذفه الا من المصدر كما استغف عليه ان شاء الله تعالى احمد ومحمد
الغبيران

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعهدة
والوصف غيرم بالوصف والصفة بالوصوف
اذ الوصف كلام الووصف والصفة مفعول
بذات الموصوف (دول) سواء كانت دلالة
وضعية كما حرم وضع لذت مع بعض صفاتها
وهو المحرق او عضية كما رجع في نسوة اربع
وضع لعدد معين فلا وصفية فيه وضعا بل
تعرض احيانا كمررت بنسوة اربع اي موصوفة
بالاربعية او نحو بلاد مكة كئذ فلا يقال ثلث
رجال بل رجال ثلث اما كونه نحويا لمطابقتها
الموصوف في الاشياء العشرة واما كونه لازميا
لانه لا يفك عن جريانه على الموصوف دائما
ولا يقع فاعلا او مفعولا او غيرها
نك الذي هو الوضع فلذا صرف اربع المذكور
لعروض وصفية ولا ينظر الوصف الاصل
غلبة العلية على لا يخرج عن سببية منع الصرف
وهي الاختصاص ببعض الافراد كما سجد فانه
صار اسما للجنة السوداء فهو غير منصرف لوزن
الفضل والوصف الاصل وان زال بسبب
العلية اذ لم يترك معناه الوصف بالكلية لان
مسماه (وزن الفعل) هو كون الاسم على
فذن من اوزان الفعل ولا يجمع بالعدل في كلمة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
انبت حال كون وزن الفعل او مكان على
وزنه (غير قابل للتثنية) فيخرج للوزن
بها عن اوزان الفعل لاختصاصها بالاسم
ويرد عليه نحو اسود واربع اذ جاء اسود
واربع بالتاء وقد اشترط عدم قبولها
فلو زاد باعتبار السبب منع الصرف كما فعله القائل
لم يرد عليه شيء اي باعتبار الوصف الوصف الذي هو
سبب المنع فاسود مثلا وان كان قابلا لكن لا يثبت
السبب بل باعتبار غلبة الامة العارضة اذ جاء
اسود العلية الانثى

من التاء والالفين المذكورين لكن العرب استعملته مؤنثا فتأنيثه سماعي
وبشروط في التأنيث المعنوي ليكون مؤنثا في منع الصرف العلية وان يكون
زائدا على ثلاثة احرف كزئب او يكون وسطه متحركا كسيف او يكون
مجمعة نحو ماء وجور اسمان لبلدتين من بلاد الفارس (و) ثالثها (الوصف)
وهو ما دل على ذات باعتبار معني معين هو المقصود من ذكره (كاجر) وشرطه
ان يكون وصفا في الاصل (و) رابعها (وزن الفعل) وشرطه ان يكون احد
الامر من اما ان يختص ذلك الوزن بالفعل ولا يوجد في الاسم المنقولا من
الجمعي الى العربي كقبم او منقولا من الفعل الى الاسم لعلم كشمز وشرط
اذا سمي بهما رجل مثلا واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير
قابل لتاء التأنيث (كاحمد) في اسم رجل (و) خامسها (العدل) وهو خروج
الاسم عن صفة الاصلية الى صفة اخرى تحقيقا كئذ ومثلث فان كل واحد
منهما معدول عن ثلاثة او تقديرا (كعمر) فانه معدول عن عامر لان
العرب تقول سمعت عن عمر فنبعت منه الحر والتنوين فعمل انه غير منصرف
وغير المنصرف ما فيه سببان من هذه الاسباب التسعة وليس فيه الاسباب
واحد وهو العلية فوجب تقدير سبب اخر لحفظ قاعدتهم فقد ر في العدل
لامكان تقديره فيه وامتناع تقدير غيره فقبل انه معدول عن عامر (و)
سادسها (الجمع) وشرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير تاء
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة يمنع جمعها مرة اخرى جمع التكسير
وان يكون قبل الف التكسير حرفان مفتوحان وان يكون بعد الف التكسير
حرفان متحركان (كساجداو) ثلاثة احرف وسطها ساكن (كصايح و)
سابعها (التركيب) وهو وضع جزء عند جزؤ اخر (كعدي كرب)
وشرطه العلية وان لا يكون باضافة نحو غلام زيد ولا باسناد نحو زيد قائم
ولا تضمني نحو خمسة عشر بل ينبغي ان يكون مزجيا كعدي كرب (و)
ثامنها (الجمعة) وهي التي وضعت في الجمع وشرطها العلية في الجمع وان
يكون متحرك الوسط نحو شتر لاسم قلعة بالشام اوزائدة على ثلاثة احرف
(كابراهيم و) تاسعها (الالف والنون المضارعتان) اي المشابهتان
(لاني التأنيث) في عدم دخول تاء التأنيث فيهما واما ان كان في اسم فشرطه
العلية (كعمران وعثمان) وان كانا في صفة فشرطها ان لا يكون مؤنثا
على فعلا كعطشان فان مؤنثه عطشى قوله (ومتى اجتمع في الاسم

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعهدة
والوصف غيرم بالوصف والصفة بالوصوف
اذ الوصف كلام الووصف والصفة مفعول
بذات الموصوف (دول) سواء كانت دلالة
وضعية كما حرم وضع لذت مع بعض صفاتها
وهو المحرق او عضية كما رجع في نسوة اربع
وضع لعدد معين فلا وصفية فيه وضعا بل
تعرض احيانا كمررت بنسوة اربع اي موصوفة
بالاربعية او نحو بلاد مكة كئذ فلا يقال ثلث
رجال بل رجال ثلث اما كونه نحويا لمطابقتها
الموصوف في الاشياء العشرة واما كونه لازميا
لانه لا يفك عن جريانه على الموصوف دائما
ولا يقع فاعلا او مفعولا او غيرها
نك الذي هو الوضع فلذا صرف اربع المذكور
لعروض وصفية ولا ينظر الوصف الاصل
غلبة العلية على لا يخرج عن سببية منع الصرف
وهي الاختصاص ببعض الافراد كما سجد فانه
صار اسما للجنة السوداء فهو غير منصرف لوزن
الفضل والوصف الاصل وان زال بسبب
العلية اذ لم يترك معناه الوصف بالكلية لان
مسماه (وزن الفعل) هو كون الاسم على
فذن من اوزان الفعل ولا يجمع بالعدل في كلمة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
انبت حال كون وزن الفعل او مكان على
وزنه (غير قابل للتثنية) فيخرج للوزن
بها عن اوزان الفعل لاختصاصها بالاسم
ويرد عليه نحو اسود واربع اذ جاء اسود
واربع بالتاء وقد اشترط عدم قبولها
فلو زاد باعتبار السبب منع الصرف كما فعله القائل
لم يرد عليه شيء اي باعتبار الوصف الوصف الذي هو
سبب المنع فاسود مثلا وان كان قابلا لكن لا يثبت
السبب بل باعتبار غلبة الامة العارضة اذ جاء
اسود العلية الانثى

من التاء والالفين المذكورين لكن العرب استعملته مؤنثا فتأنيثه سماعي
وبشروط في التأنيث المعنوي ليكون مؤنثا في منع الصرف العلية وان يكون
زائدا على ثلاثة احرف كزئب او يكون وسطه متحركا كسيف او يكون
مجمعة نحو ماء وجور اسمان لبلدتين من بلاد الفارس (و) ثالثها (الوصف)
وهو ما دل على ذات باعتبار معني معين هو المقصود من ذكره (كاجر) وشرطه
ان يكون وصفا في الاصل (و) رابعها (وزن الفعل) وشرطه ان يكون احد
الامر من اما ان يختص ذلك الوزن بالفعل ولا يوجد في الاسم المنقولا من
الجمعي الى العربي كقبم او منقولا من الفعل الى الاسم لعلم كشمز وشرط
اذا سمي بهما رجل مثلا واما ان يكون في اوله زيادة كزيادة في اول الفعل غير
قابل لتاء التأنيث (كاحمد) في اسم رجل (و) خامسها (العدل) وهو خروج
الاسم عن صفة الاصلية الى صفة اخرى تحقيقا كئذ ومثلث فان كل واحد
منهما معدول عن ثلاثة او تقديرا (كعمر) فانه معدول عن عامر لان
العرب تقول سمعت عن عمر فنبعت منه الحر والتنوين فعمل انه غير منصرف
وغير المنصرف ما فيه سببان من هذه الاسباب التسعة وليس فيه الاسباب
واحد وهو العلية فوجب تقدير سبب اخر لحفظ قاعدتهم فقد ر في العدل
لامكان تقديره فيه وامتناع تقدير غيره فقبل انه معدول عن عامر (و)
سادسها (الجمع) وشرطه ان يكون على صيغة منتهى الجموع بغير تاء
والمراد بمنتهى الجموع ان يكون على صيغة يمنع جمعها مرة اخرى جمع التكسير
وان يكون قبل الف التكسير حرفان مفتوحان وان يكون بعد الف التكسير
حرفان متحركان (كساجداو) ثلاثة احرف وسطها ساكن (كصايح و)
سابعها (التركيب) وهو وضع جزء عند جزؤ اخر (كعدي كرب)
وشرطه العلية وان لا يكون باضافة نحو غلام زيد ولا باسناد نحو زيد قائم
ولا تضمني نحو خمسة عشر بل ينبغي ان يكون مزجيا كعدي كرب (و)
ثامنها (الجمعة) وهي التي وضعت في الجمع وشرطها العلية في الجمع وان
يكون متحرك الوسط نحو شتر لاسم قلعة بالشام اوزائدة على ثلاثة احرف
(كابراهيم و) تاسعها (الالف والنون المضارعتان) اي المشابهتان
(لاني التأنيث) في عدم دخول تاء التأنيث فيهما واما ان كان في اسم فشرطه
العلية (كعمران وعثمان) وان كانا في صفة فشرطها ان لا يكون مؤنثا
على فعلا كعطشان فان مؤنثه عطشى قوله (ومتى اجتمع في الاسم

الوصف والصفة مصدران كالوعد والعهدة
والوصف غيرم بالوصف والصفة بالوصوف
اذ الوصف كلام الووصف والصفة مفعول
بذات الموصوف (دول) سواء كانت دلالة
وضعية كما حرم وضع لذت مع بعض صفاتها
وهو المحرق او عضية كما رجع في نسوة اربع
وضع لعدد معين فلا وصفية فيه وضعا بل
تعرض احيانا كمررت بنسوة اربع اي موصوفة
بالاربعية او نحو بلاد مكة كئذ فلا يقال ثلث
رجال بل رجال ثلث اما كونه نحويا لمطابقتها
الموصوف في الاشياء العشرة واما كونه لازميا
لانه لا يفك عن جريانه على الموصوف دائما
ولا يقع فاعلا او مفعولا او غيرها
نك الذي هو الوضع فلذا صرف اربع المذكور
لعروض وصفية ولا ينظر الوصف الاصل
غلبة العلية على لا يخرج عن سببية منع الصرف
وهي الاختصاص ببعض الافراد كما سجد فانه
صار اسما للجنة السوداء فهو غير منصرف لوزن
الفضل والوصف الاصل وان زال بسبب
العلية اذ لم يترك معناه الوصف بالكلية لان
مسماه (وزن الفعل) هو كون الاسم على
فذن من اوزان الفعل ولا يجمع بالعدل في كلمة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف
انبت حال كون وزن الفعل او مكان على
وزنه (غير قابل للتثنية) فيخرج للوزن
بها عن اوزان الفعل لاختصاصها بالاسم
ويرد عليه نحو اسود واربع اذ جاء اسود
واربع بالتاء وقد اشترط عدم قبولها
فلو زاد باعتبار السبب منع الصرف كما فعله القائل
لم يرد عليه شيء اي باعتبار الوصف الوصف الذي هو
سبب المنع فاسود مثلا وان كان قابلا لكن لا يثبت
السبب بل باعتبار غلبة الامة العارضة اذ جاء
اسود العلية الانثى

العلم ان الاسناد في هذه الجملة غير متي للذات
 لانها خبر بل تبع للاسنادها الى المبتدأ فهي ههنا
 ليس كلاما قطعا واما الشرطية التي ليس خبرا
 كان اتم اتم في الكلام هو جزاء الشرط واما
 فعل الشرط فمؤيد له وقال السيد الشريف
 فيه بحث والحق ان الكلام مجموع الشرط والجزاء
 للجزء وحده اذ الصدق والكذب تعلقا
 بالنسبة التي بينهما الا بالتي بين طرفي الجزاء وذلك
 يظهر بالتأمل في ان ضربتي ضربتك اذ قد
 لا تضرب الخاطبة ويكون هذا الكلام صادقا
 ولو تعلقت الحكم التي بالجزاء لم يتصور صدقه
 مع انشاء مدلوله في الواقع بالكلية اه ثم ان
 الجملة الشرطية ليس فيها براسة كما هو صانع المع
 بل هي فعلية قال ابن هشام هذا هو الصواب قال في
 فتح الاسرار قسمتها بعضهم الى اربعة ورد بانها
 الى استحققت بدخول اداة الشرط ان تعد قسمتا
 مستقلا استحققت بدخول اداة التردد بد ايضا
 ان تعد قسمتا نحو العمد اما زوج او فرد وكذا
 اداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخلت
 الشرطية في الفعلية

(مفرد نحو زيد غلامك) فان غلامك مفرد (و) اما (جملة) اي جملة خبرية
 لا انشائية (والجملة على اربعة اضرب) اما جملة (فعلية) وهي التي يكون جزؤها
 الاول فعلا (نحو زيد ذهب ابوه) فزيد مبتدأ وذهب فعل ماض وابوه
 فاعله والجملة فعلية في محل الرفع بانها خبر المبتدأ (و) اما جملة (اسمية) وهي
 التي يكون جزؤها الاول اسما (نحو عمرو اخوه ذاهب) فعمرو مبتدأ
 واخوه مبتدأ ثان وذاهب خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني مع خبره
 في محل الرفع بانه خبر المبتدأ الاول (و) اما جملة (شرطية) وهي المركبة
 من الشرط والجزاء (نحو بكر ان تكرمه بكرمك) فبكر مبتدأ وان
 حرف شرط وتكرمه فعل شرط ويكرمك جزاءه والجملة الشرطية في محل
 الرفع بانها خبر المبتدأ (و) اما جملة (ظرفية) وهو الظرف الذي متعلقه
 مقدر من نحو حصل او ثبت او استقر غير الظرف الذي متعلقه ملفوظ او في حكم
 الملفوظ فانه لا محل له من الاعراب والظرف الذي متعلقه مقدر (نحو خالد
 امامك) فخالد مبتدأ وامامك ظرف متعلقه مقدر تقديره خالد حصل امامك
 او ثبت او استقر امامك فتحول الضمير المستتر في الفعل المقدر الى الظرف
 وحذف الفعل نسبيا منسبا فامامك في محل الرفع بانه خبر المبتدأ (و)
 نحو (بشر من الكرام) فبشر مبتدأ ومن الكرام اعني الجار والمجرور
 ظرف ومتعلقه مقدر تقديره بشر حصل من الكرام او ثبت او استقر
 من الكرام فن الكرام في محل الرفع بانه خبر المبتدأ وانما اورد مثالين
 في الجملة الظرفية لانه اراد ان يقول الجملة الظرفية على ضربين اما
 حقيقية وهي ظرف الزمان والمكان كالمثال الاول واما مجازية وهي
 كل جار ومجرور كالمثال الثاني فان التحوين سموة ظرفا بالمجاز واما
 الظرف الذي متعلقه ملفوظ فكقولك مررت بزيد واما الظرف الذي
 متعلقه في حكم الملفوظ فكقوله تعالى بسم الله اي بدأت بسم الله
 اذ متعلقه ليس من افعال العامة فلا محل له من الاعراب قوله (ولابد)
 في الافراق (في الجملة) التي وقعت خبر المبتدأ سواء كانت فعلية او اسمية
 او شرطية او ظرفية (من ضمير يرجع) ذلك الضمير (الى المبتدأ) كافي الجمل
 المذكورة لترتبط الجملة بالمبتدأ (الا اذا كان) الراجع (معلوما) فانه
 محذوف (نحو البر الكريستين درهما) والبر الحنطة والكريستون قفيزاً
 على ما ذكر في المغرب قال صاحب الاسامي فيها الكراشي عشر وسقا والوسق

العلم ان الاسناد في هذه الجملة غير متي للذات
 لانها خبر بل تبع للاسنادها الى المبتدأ فهي ههنا
 ليس كلاما قطعا واما الشرطية التي ليس خبرا
 كان اتم اتم في الكلام هو جزاء الشرط واما
 فعل الشرط فمؤيد له وقال السيد الشريف
 فيه بحث والحق ان الكلام مجموع الشرط والجزاء
 للجزء وحده اذ الصدق والكذب تعلقا
 بالنسبة التي بينهما الا بالتي بين طرفي الجزاء وذلك
 يظهر بالتأمل في ان ضربتي ضربتك اذ قد
 لا تضرب الخاطبة ويكون هذا الكلام صادقا
 ولو تعلقت الحكم التي بالجزاء لم يتصور صدقه
 مع انشاء مدلوله في الواقع بالكلية اه ثم ان
 الجملة الشرطية ليس فيها براسة كما هو صانع المع
 بل هي فعلية قال ابن هشام هذا هو الصواب قال في
 فتح الاسرار قسمتها بعضهم الى اربعة ورد بانها
 الى استحققت بدخول اداة الشرط ان تعد قسمتا
 مستقلا استحققت بدخول اداة التردد بد ايضا
 ان تعد قسمتا نحو العمد اما زوج او فرد وكذا
 اداة النفي وغير ذلك فيكثر الاقسام فدخلت
 الشرطية في الفعلية

اي مستثنى مفرغ اي لا افراق من ضمير يرجع كل
 وقت الا وقت كونه معلوما بدلالة السياق
 في حاجة الى التضمير بل يكفي مجرد تقديره
 وادارة فنقولنا المظالم ليصح الاستثناء تامل اس

ل كل جار ومجرور

الضمير بما فيه محاكاة واكثر صحاح ونصف

(متون)

بوزن مدغم للفعل إعلان أحدهما أصلي وهو أن يكون مرفوعه مقدما على منصوبه نحو ضرب زيد عمراً والثاني فرعى وهو أن يكون منصوبه مقدماً على مرفوعه نحو ضرب عمر أزيد فاعطيت هذه الحروف المشبهة العمل الفرعى للفعل فرقا بين ما كان عمله أصالة وبين ما كان عمله مشابهة قوله (وحكمه) أي وحكم خبران (تحكم خبر المبتدأ) من حيث أنه يجوز أن يكون مفرداً نحو أن زيداً غلامك وأن يكون جملة فعلية نحو أن زيداً ذهب أبوه واسميتها نحو أن عمراً أخوه ذاهب وشرطية نحو أن بكرًا أن تكرمه بكرمك وظرفية نحو أن خالدًا أمامك وأن بشرًا من الكرام ومن حيث أنه لا بد في الجملة من ضمير يرجع إلى الاسم إلا إذا كان الراجع معلوماً نحو أن البر الكرم يستين درهما (الأي تقديم خبران) على اسمها فإنه لا يجوز لأن أن مامل ضعيف فتغيير يسير يبطل عملها (فلا تقول أن منطلق زيداً إذا كان) خبران (ظرفاً) فإنه يجوز تقديمه على اسمها لأنهم جوزوا في الظروف لا تساعدها مالم يجوزوا في غيرها وهو قوله (ولكن تقول أن في الدار زيداً) فقوله ولكن استدرارك من قوله فلا تقول (وخبر لالتني الجنس) أي والضرب الرابع من الملحق بالأصل خبر لالتني الجنس وهو المسند به بعد دخولها وهي تعمل عمل أن لما شبهتها إياها أما لأن أن للآيات ولالتني تحمل لأعلى أن جملاً للقيض على النقيض وأما لأن أن لتحقيق الآيات ولتحقيق النقي فحملت عليها جملاً للتظهير على النظر من حيث التحقيق (نحو لا رجل أفضل منك) فالالتني الجنس ورجل اسمها وسبأتي بيانها في المنصوبات وأفضل خبرها ومنك متعلق بأفضل فلا محل للجار والمجرور من الأعراب (وقد يحذف) خبر لالتني الجنس قليلاً إذا كان ظرفاً (كقولهم لا بأس) أي لا بأس عليك والبأس الشدة قاله المطرزي في المغرب وكثيراً إذا كان تاماً كالموجود والحاصل لدلالة النقي عليه نحو لا اله الا الله أي لا اله موجود الا الله قوله (واسم ما ولا بمعنى ليس) أي والضرب الخامس من الملحق بالأصل اسم ما ولا بمعنى ليس وهو المسند إليه بعد دخولها فما تشابهه ليس مشابهة قوية من حيث أنها اللتي ونقي الحال ومن حيث دخول الباء في خبرها نحو ما زيد بمنطلق فتعمل عمل ليس في المعرفة (نحو ما زيداً منطلقاً) في النكرة نحو (ما رجل خيراً منك) فقوله رجل اسم ما وخبرها خبرها ومنك متعلق بقوله خيراً فلا محل لها من الأعراب (و) لأنشابه ليس مشابهة ضعيفة من حيث أنها اللتي دون نقي

ومن حيث أنه يجوز حذفه عند قيام قرينة نحو أن مالا وبن وان ولدا أي ان لهم مالا وان لهم ولداً
و لأن هذه الحروف فروع الأفعال وحق الفرع التي ينقص عن الأصل كالأصل التوسعية بينهما =

الفرق بين الضدين والنقيضين ان الضدين لا يجتمعان في الوجود بل يرتفعان كالسواد والبيضاء والنقيضان لا يرتفعان ولا يجتمعان كالحياة والمائة =
سندا نقل عن تفسير القاضى

فان قلت حق النقيض ان يكون مخالفاً للنقيض ولا موافقاً فكيف حل قلت لان النقيض طرفين طرفي اللتي وطرف الثبوت فالحل للاشتراك في كونهما طرفين فهو في الحقيقة حل النظر من غير نظر إلى النقي والثبوت او يجب بان لا نسلم الحقيقة على المخالف لان لو ثبت لاحدهما المخالفة مرة وللآخر مرة أخرى يكونان مائتين من جهة ان كليهما المخالفة للآخر هذا في الهامش متقدلاً عن اللباب وغيره وقال الرض وجه المشابهة ان لا لمبالغة النقي لانها اللتي الجنس كما ان ان لمبالغة الآيات وقبل حملت لاعليها حل النقيض فعمله خصيصاً والا قرب قول الرض فكان حل لا إعلان من حيث ان في كل منهما مبالغة = احمد على

اعلم ان بني لا يظهر ون الخبر في اللفظ اما لان الخذ واجب عندهم او لانهم لا يثبتونه اصلاً ولو تقديراً فبني لا اهل ولا مال أي اتفق المال والاهل فلا حاجة الى تقدير خبر فما ما نحو لا رجل قائم فخلوه على الصفة لرجل وفي الرض نقل عن الازد لسي لا يجوز الخذف بلا قرينة واما معهما ففي اهل الجي يجوز وفي بني يتم يجب بهما وا احمد على المنقبر

(الحال)

أي كلمة لا

القصد: التوجه نحو الشيء سواء كان بطريق الامضاء او لا
والعزم: عقد الضمير على الفعل وقصد مضانه فكل
عزم قصد بلا عكس = احمد حلمي القوي

اي تحذف الفعل الناصب للمفعول
جواز اذا كان مقدر ان يجر بالجر
فقد عرفت وجوب اسمها
على وسيله اي التثنية كجاءنا
يا عدو الاله محمد وال از الحزبان
الطريف سبها من البلاد
واي
واي
واي
واي

صحة المنادى غير الاسلوب بايراد كلمة

منه تنبها على لزوم اخبار الفعل في هذا الباب
فالوجه في اللزوم ان يقال لا يادعو عبد الله
اذ قيل يا توجه الخطاب الى كل من يسمع فتمس
الحاجة الى الايمان بكلمة ادعو لبيان ان المعنى
بالخطاب من هو ثم لما علم الواضع ان هذا الباب
يكثروا وقوعه في كلامهم وضع الباب على الحذف
والشياطة تخفيفا وكثرا ليتيسر بالاخبار لان
ادعو محتمل الخبر والانشاء بخلاف يا فانها
متعين الانشاء ولا يذهب عليك ان المعنى
بكثرة الاستعمال في كل واجب الحذف ليس
الا هذا لان الباب استعمل بالذکر شهر او
سنة وكثر الوقوع في لسانهم بالفعل ثم حذف
المنوب وناب التائب متابه لان هذان في
وجوب الحذف تامل لتطلع على ان واجب
الحذف مالا يجوز استعماله خلافه قط
ولو صرح والا لم يكن واجب الحذف = سعد الله و
حواسه

الى ثلثة قوله (وينصب بضمير) اي وينصب المفعول به بفعل مقدر (نحو
قولك للحاج مكة) اي تقصدوا وتعلم مكة (و) نحو (قولك للراعي القرطاس)
اي ارم القرطاس قوله (ومن المنادى) اي ومن المفعول به المنصوب
بضمير اي بفعل مقدر المنادى (وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب
ادعو) اي قائم مقام ادعو لفظا نحو يا زيد او تقديرا كقوله تعالى
يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف فقوله المطلوب اقباله شامل لغير
المنادى نحو انا اطلب اقبالك فلما قال بحرف نائب مناب ادعو خرج ذلك
قوله (وينصب المنادى المضاف نحو يا عبدالله) فيا حرف النداء وعبدالله
منادى مضافا منصوب يا التي هي نائبة مناب ادعو تقديره ادعو عبدالله
(و) ينصب المنادى (المضارع له) اي المشابه له (نحو يا خيرا من زيد)
فيا حرف النداء وخيرا من زيد منادى مشابه للمضاف منصوب يا ومن
زيد متعلق بخيرا (والمراد بالمضارع بالمضاف) اي بالمشابه (ان يكون
الثاني متعلقا بالاول لا بطريق الاضافة كتعلق من زيد بخيرا) اي كتعلق
الحجار والجورور بخيرا (و) ينصب المنادى (النكرة نحو يارا كبا) فيا
حرف النداء ورا كبا منادى نكرة منصوب يا قوله (واما المفرد
المعرفة فمضموم) اي واما المنادى المفرد المعرفة فبني على الضم (نحو
يازيد ويارجل) ونعني بالمفرد ههنا ما ليس بمضاف ولا مشابه بالمضاف
وانما بني لكونه مشابها لكاف ادعوك من حيث الافراد والتعريف
والخطاب ووقوعه موقعها وانما بني على الحركة لان منه ما يسكن ما قبل
آخره نحو يا زيد فلونبي على السكون لالتقي الساكنان هل غير حده
وهو محذور وحمل البواقي عليه طرذا للباب وانما بني على الضم لانه
لونبي على الكسر لالتبس بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف الياء
اكتفاء بالكسرة عن الساء نحو يا غلام ولم يبن على الفتح لتكون حركته
البنائية مخالفة للحركة الاعرابية لآخواته اي المنادى المضاف والمضارع له
والنكرة فانها منصوبة كاذكرنا وانما اورد مثالين اشارة الى النكرة الواقعة
بعديا اذا اريد منها شخص معين فهو المنادى المفرد المعرفة والافهوه المنادى
النكرة قوله (وفي صفته) اي وفي صفة المنادى المفرد المعرفة
التي هي (المفردة) يجوز (الرفع جملا) على اللفظ (نحو يا زيد الطريف)
وانما جاز فيه اعتبار اللفظ بغير اعتبار المحل كافي المبنات لان حركته

الوجه في اللزوم ان يقال

عند بناها انما تشابه كافي ذلك وهو ضمير وكما ضمير مبنى الاصل في المنادى

(مشابهة)
المنادى المفرد المعرفة
التي هي (المفردة) يجوز (الرفع جملا) على اللفظ (نحو يا زيد الطريف) وانما جاز فيه اعتبار اللفظ بغير اعتبار المحل كافي المبنات لان حركته

بان يد كلام مركب من الفعل وهو ادعو القائم
مقامه يا ومن الاسم وهو قاعله المستتر فيه
وهو انا فلا رد نقضا على حد الكلام بانه
قد ركب من اللفظ والاسم كيا زيد ولوسلم
انه كلام حقيقة لا يبطل حصرا الكلام في المركب
من اسمين او اسم وفعل لانه اخبار بعضهم
ان يا اسم فعل فالكلام من اسمين احدهما يا
والآخر المستتر وهو انا = سعد الله و
حواسه

اعلم ان المضارعة تتحقق ايضا بنت هو
جمله كيا حلما لا تحيل ويارجل في الدار اذ الجنة
الجنة لا يقع فتا للمفردة فيتحقق التشبه بالمضارعة
وبنت مفرد عند بعضهم كيارجل اظرفيا ويكون
الثاني معطوفا على الاول بشرط كونه علما وقيل
مطلقا كيا ثلثة وثلاثين اسم رجل او مرادا
به جماعة محدودة بهذا العدد =
حذائق

اذا كان لغير معين او لو كان لمعين لكان معرفة
لان النكرة بالقصد والاقبال يصير معينا معرفة
فيه ان الغالب في المنادى الوقف فانه اذا
قيل يا زيد يوقف وينتظر الجواب والتقاءهما
فبني مفترا والصواب ما في الحدائق بني على
الحركة لانه بناء عارضني والسكون من خواص
المبنى اللازم = احمد حلمي القوي

اطرد الا رتب بعضه بعضا واطرد الحد ثبات
افراد وجرت مجرا واحدا كجرى الاله آه
كليات